

Distr.: General
21 February 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة السابعة عشرة
نيويورك، ٢٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
مناقشة بشأن موضوع "الحقوق الجماعية للشعوب
الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد"

اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "التنمية المستدامة في أقاليم
الشعوب الأصلية"
مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عقد اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "التنمية المستدامة في أقاليم الشعوب الأصلية"
في نيويورك من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتتضمن هذه المذكرة تقرير الاجتماع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

E/C.19/2018/1 *

150318 090318 18-02728 (A)



تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "التنمية المستدامة في أقاليم الشعوب الأصلية"

أولا - مقدمة

- ١ - منذ إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ما انفكت الشعوب الأصلية تشدد على الأهمية المحورية لتعزيز وحماية حقوقها في أراضي أجدادها وأقاليمهم. وتقيم الشعوب الأصلية مع أقاليمها علاقة روحية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة. وهذه العلاقة هي التي تحدد ماهيتها كشعوب. وتتسم الأراضي والأقاليم بأهمية بالغة ليس فقط لرفاه الشعوب الأصلية بل لبقائها كشعوب متميزة.
- ٢ - وترتبط مسائل الأراضي والأقاليم والموارد ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المستدامة وتقرير المصير. ويكرس إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والتنمية وفي أراضيها وأقاليمها ومواردها. ويعترف الكثير من الدول، فضلا عن الحكومات المحلية، أيضا بهذه الحقوق على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال الشعوب الأصلية تعاني من فقد الأراضي وهي معرضة بشكل خاص للتشريد والاستحواذ على أراضيها.
- ٣ - وأوصى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته السنوية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعترافا منه بأهمية التنمية المستدامة المقررة ذاتيا للشعوب الأصلية في أراضيها، أن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماع مدته ثلاثة أيام لفريق الخبراء الدولي بشأن موضوع: "التنمية المستدامة في أقاليم الشعوب الأصلية". وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أذن المجلس بعقد اجتماع فريق الخبراء (انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٤٧). ووفقا لمقرر المجلس، نظمت أمانة المنتدى الدائم الاجتماع في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويرد برنامج عمل الاجتماع في المرفق الأول لهذا التقرير.
- ٤ - وحضر اجتماع فريق الخبراء الدولي أعضاء وممثلو الآليات الثلاث المحددة التي تخص الشعوب الأصلية وهي: المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (مرتم والت أبوبكرين، الرئيسة؛ وآيسا موكاينونفا، وجينز دال، وإيليفوراها، وتيري هنري)؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (فيكتوريا تاوولي كوربوز)؛ وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (ألبيز ك. بارومييه، الرئيس). وشارك في الاجتماع أيضا الخبراء التالية أسماؤهم: جوان كارلينغ، وإيريك لارسن، وكارلا فريديريكز، وشايبون نونينغو سيسين، وماي ثين يو مون، وكارولينا جيل سانشيز، وجيريمي جيلبيرت، وبيتي ليونس، وكيلي أسكيو، وأليخاندر باربادا، وريكاردو نينيو إيزكبيرو، وجاني سيمز هيب، وبول جوف، وديغو تيتوانا، وكينيث دير، وماريا إيلينا هومباتشانو.
- ٥ - وحضر اجتماع فريق الخبراء الدولي أيضا مراقبون من الدول الأعضاء، ومن الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية.
- ٦ - وكان معروضا على المشاركين برنامج عمل ووثائق أعدها الخبراء. الوثائق المتصلة باجتماع فريق الخبراء متاحة على الرابط التالي: www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/.

٧ - ولدى افتتاح الاجتماع، قدّم كينيث دير، وهو من بطن الموهوك في قبيلة الهودينوسوني، عبارات الشكر، على نحو ما جرت العادة في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن قضايا الشعوب الأصلية. ورحّبت مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دانييلا باس بجميع المشاركين في الاجتماع، وأبرزت ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة حقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن الأبعاد الشاملة التي تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشجّعت السيدة باس الاجتماع على النظر في الكيفية التي يمكن بها للمتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يعزز شراكته مع سائر هيئات الأمم المتحدة لتوفير التحليل والمشورة في مجال السياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وشددت رئيس المتدى الدائم، السيدة مريم والت أبوبكرين، على أهمية تلك الأراضي بالنسبة للشعوب الأصلية، ليس كمصدر للدخل فحسب، ولكن كمصدر للحياة أيضاً. وكررت السيدة أبوبكرين مجدداً التأكيد على أن الأرض، كما تراها الشعوب الأصلية وتفهمها، هي هدية وليست حيازة، وتشكل جزءاً من هويتها. وأشارت إلى أن المتدى الدائم حدّد الأراضي والأقاليم والموارد في عام ٢٠٠٧ لتكون موضوعاً سنوياً لدوراتها، فأبرزت أهمية الحق في الأراضي باعتباره حقاً أساسياً للشعوب الأصلية ولرؤيتها إزاء التنمية المستدامة.

ثانياً - لمحة عامة عن المناقشات

ألف - رؤى الشعوب الأصلية إزاء التنمية المستدامة

٨ - استفاد الاجتماع من أمثلة كثيرة على الحالة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، من العرضين الاستهلايين اللذين قدمهما إيريك لارسن وجوان كارلينغ.

٩ - ولاحظ المشاركون في الاجتماع أن التاريخ حافل بنهج تناسب الجميع إزاء التنمية المستدامة تستند إلى فكرة (نيو ليبرالية في الغالب) غريبة للتنمية تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب جميع الاعتبارات الأخرى، من قبيل البيئة أو الرفاه. وتنظر الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم إلى الرفاه والتنمية باعتبارهما كلاً لا يتجزأ وتعتقد أن هناك عنصر روجي للتنمية ولعلاقتها مع بيئتها.

١٠ - وشددت السيدة كارلينغ على أهمية الاعتراف بتعارض الآراء التي تتناول التنمية. ولدى الشعوب الأصلية نظرة أشمل للتنمية باعتبارها جماعية مقارنة بالتنمية المهيمنة التي تركز على الفردية وتشجع على المنافسة والتراكم. وتتمنّى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية الترابط وتقاسم الموارد والمحافظة عليها لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة. ويمكن توضيح الفرق من خلال النظر إلى الأشجار، التي تُقيّم باعتبارها مجرد منتج خشبي للاستغلال، في حين أن الشعوب الأصلية تنظر إلى الأشجار والغابات باعتبارها أكثر من مجرد مصادر للأخشاب، بل باعتبارها مرتبطة بهويتها المتميزة وروحانيتها وأساليب حياتها، والتي لا علاقة لها بالمنظور الاقتصادي. وشددت السيدة كارلينغ على ضرورة الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها واحترامها وحمايتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

١١ - وتعرض سبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية للخطر في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، كما ذكر السيد لارسن، تتعرض تربية الرنة، وصيد الأسماك، واستخدام الأراضي للخطر نتيجة لتغير المناخ في منطقة القطب الشمالي، حيث يتغير المناخ بأسرع وأشد مما هو في مناطق أخرى من العالم.

وبالإضافة إلى تغير المناخ تواجه أراضي الشعوب الأصلية ضغوطاً شديدة من استخراج الموارد الطبيعية، والزراعة الواسعة النطاق، ومشاريع الهياكل الأساسية، وتحديد المناطق المحمية، والسياحة.

١٢ - وفي العروض والمناقشات، أبرز المشاركون عدداً من الخطابات المغلوطة التي طغت على النقاش الدائر بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتصف هذه الخطابات الشعوب الأصلية ورؤيتها من أجل التنمية بوصفها عقبات تعترض تحقيق التنمية بشكل عام، وهي تشكل، على وجه التحديد، عقبات أمام التنمية الوطنية التي تصب في مصلحة السكان عموماً. وتصف هذه الخطابات أيضاً الشعوب الأصلية بأنها مقاومة للتقدم وغير قادرة على المساهمة في التنمية أو غير راغبة في ذلك. وفي كثير من الأحيان، تتصل هذه المفارقات بالتوصيفات العنصرية للشعوب الأصلية باعتبارها شعوباً "متوحشة" أو "متخلفة" لا تفهم إلا قليلاً قيمة الأراضي والأقاليم والموارد، مع عدم وجود مطالبات مشروعة لها في هذه الأراضي. ووفرت هذه المفاهيم الخاطئة ذريعة إيديولوجية من أجل تحديد هذه الأراضي باعتبارها أرضاً مشاعاً، أو أراضٍ حراماً، ومن ثم مصادرتها أو شغلها من جانب الدولة أو الكيانات الأخرى.

١٣ - وربما تكون التفسيرات الحديثة لتلك النظريات قد حققت تقدماً، إلا أن نتائجها بالنسبة للشعوب الأصلية لا تزال تسفر عن مصادرة أراضيها كما حدث في الماضي. وتشمل هذه الروايات الزائفة الادعاءات بأن الرحل والرعاة لا يسهمون في الاقتصاد الوطني أو أن سبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية مدمرة للبيئة أو تتعارض مع جهود الحفظ. ومما يسهل تداول هذه الروايات الزائفة هو كون الكثير من الشعوب الأصلية متنقل وليس لديه سوى القليل من الهياكل المادية تدل على امتلاكه الأراضي، من قبيل المباني والجدران والأسوار أو سندات ملكية الأراضي. ويمكن أن يلقي هذا الواقع أيضاً عبئاً قانونياً إضافياً على الشعوب الأصلية التي يطلب منها إثبات إقامتها في تلك الأراضي من قبل.

١٤ - وتصور رواية أخرى الرعاة على أنهم غزاة أو أطراف فاعلة في نزاعات تقوض الوفاق والسلام على الصعيد الوطني. ورغم أن بعض الرعاة شاركوا فعلاً في النزاعات، من المهم الاعتراف بأن لهم حقوقاً في أراضيهم التقليدية وأنهم ليسوا غزاة. وبسبب الظروف الخارجية (من قبيل الزراعة الواسعة النطاق أو مشاريع الهياكل الأساسية)، يتزايد الطلب على هذه الأراضي.

١٥ - وأكد المشاركون في الاجتماع الحاجة الملحة إلى مكافحة تلك الخطابات بأدلة واقعية عن مساهمات الشعوب الأصلية في مجتمعاتها الوطنية، ليس فقط بصفتها وصية على التنوع البيولوجي والثقافي فحسب، بل أيضاً باعتبار أنها تساهم مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانها. ولوحظ، على سبيل المثال، أن النسبة التقديرية لمشاركة الرعاة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية تتراوح بين ١٠ في المائة و ٤٤ في المائة، وأن ٩٠ في المائة من اللحوم المستهلكة في شرق أفريقيا مصدرها قطعان الرعي. غير أن هذا لا تراه الحكومات لأن الأساليب الحالية لقياس الناتج المحلي الإجمالي لا تقيس الأنشطة الاقتصادية للرعاة أو سائر سبل العيش التقليدية الكثيرة للشعوب الأصلية.

١٦ - السيدة سيمز هيب: لاحظت أنه تم قياس بعض الأنشطة الاقتصادية للشعوب الأصلية في الولايات المتحدة، وأن ما يقدر بنحو ٣ بلايين دولار من السلع الزراعية يأتي من المنتجين من الهنود وسكان ألاسكا الأصليين. وقالت إن معظم هذه الأغذية يغادر الأراضي القبلية لصالح الشريحة الواسعة من سكان الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه تكون الشعوب الأصلية عرضة على نحو غير متناسب

للعيش في صحارى الأغذية، وهي المناطق التي تتضاءل فيها فرص الحصول على الغذاء، على أساس المسافة إلى أقرب المتاجر الكبرى.

١٧ - وأجرت السيدة هومباتشانو تحليلاً للعلاقة بين السيادة الغذائية، وتقرير المصير، والتنمية المستدامة، والصحة الشاملة، فلاحظت أن تغير العادات الغذائية لدى الشعوب الأصلية أدى إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي فضلاً عن السمنة. وأشارت إلى وجود حركة متزايدة تتناول السيادة الغذائية للشعوب الأصلية تسلّم بهذه التحديات وتبذل جهوداً للعودة إلى الممارسات الزراعية المستدامة التقليدية. وهذه الجهود تتطلب وجود أراضٍ، ولا تزال شواغل حيازة الأراضي تؤثر سلباً في قدرة الشعوب الأصلية على تحقيق الأمن الغذائي الدائم. وترتبط السيادة الغذائية ارتباطاً وثيقاً بضمان حيازة الأراضي وبحقوق الشعوب الأصلية في ممارسة الحكم الذاتي والاستقلال الذاتي.

١٨ - ولاحظ المشاركون أن الشواغل المتعلقة بحيازة الأراضي ما زالت تؤثر سلباً على قدرة المجتمعات المحلية الأصلية على بناء الأنشطة المستمرة المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن الحوار المستمر وإقامة التحالفات يكتسبان أهمية بالغة في هذه الفترة من التغير السريع والضغط المتزايدة في جميع أنحاء العالم بشأن القضايا المتصلة بالسيادة الغذائية والأراضي.

باء - تحقيق الشعوب الأصلية للتنمية المستدامة كما يحدّدونها بأنفسهم وأشكال الاستقلال الذاتي لهذه الشعوب

١٩ - تنص المادة ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن "للشعوب الأصلية، في ممارسة حقها في تقرير المصير، الحق في الاستقلال الذاتي في المسائل المتعلقة بشؤونها الداخلية والمحلية، فضلاً عن سبل ووسائل تمويل تلك المهام الاستقلالية." ونظر الاجتماع في أشكال الاستقلال الذاتي للشعوب الأصلية وأورد أمثلة من شعوب الصامي في النرويج، ووامبيس في بيرو، وتشين في ميانمار، وأونونداغا في أمريكا الشمالية.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٥، أقام شعب وامبيس الأصلي حكومة تتمتع بالحكم الذاتي داخل بيرو، محمداً بذلك أراضيه وأقاليمه في منطقة الأمازون البيروفية، ومعلنًا لغتي وامبيس والإسبانية لغتين رسميتين، وأنه سيتولى إدارة شؤونه الداخلية وأيضاً احترام الحدود الإقليمية لدولة بيرو في الوقت نفسه. ويقر النظام الأساسي للحكومة الإقليمية المستقلة لشعب وامبيس بأن رجال هذا الشعب ونساءه هم أيضاً من مواطني بيرو.

٢١ - وذكر السيد نونينغو سيسين في العرض الذي قدمه أن أفراد شعب وامبيس قرروا إنشاء حكومة ذاتية لحماية تقاليدهم الثقافية وتعزيزها، وكذلك لحماية بيئتهم من نموذج إنمائي فُرض عليهم، مع ما ينجم عنه من عواقب مدمرة على الغابات والتنوع البيولوجي. وتتمثل الأولوية في حماية أراضي أسلافهم، وكفالة الرفاه والأمن الغذائي وإقامة علاقات منسجمة مع الطبيعة ومع دولة بيرو وسائر مواطنيها على حد سواء. وقد شرّع شعب وامبيس من جانب واحد إنشاء منطقة مستقلة خاصة به في ممارسة لحقه في تقرير المصير على النحو المكرس في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأبلغت حكومة بيرو على النحو الواجب بهذه العملية. ويخطط شعب وامبيس لإشراك السلطات الإدارية الحكومية على مختلف المستويات في إطار نموذج إيجابي للتعاون.

٢٢ - وفي النرويج، يمثل البرلمان الصامي النرويجي الشعب الصامي، وهو برلمان ينتخبه الشعب الصامي. وأوضح السيد لارسن أن البرلمان الصامي أنشئ بموجب قانون الشعب الصامي، الذي اعتمده البرلمان النرويجي في عام ١٩٨٧. ويشير قانون الشعب الصامي إلى أنه ينبغي للسلطات النرويجية العمل على تهيئة الظروف التي تمكن الشعب الصامي من الحفاظ على لغته وثقافته وأسلوب حياته. ويتناول البرلمان الصامي جميع المسائل ذات الصلة بالشعب الصامي.

٢٣ - وتابع قائلاً إن البرلمان الصامي يركز على المعارف التقليدية في مجال استخدام التنوع البيولوجي وحمايته. وينبغي للحلول التي تمهد الطريق أمام المشاركة المحلية الفعالة في عمليات صنع القرار أن تصبح أكثر شيوعاً. ويجب أن يكون وضع السياسات مدفوعاً بالنتائج العلمية والمعارف التقليدية والحكمة المتراكمة على حد سواء. وما يمثل تحدياً مستمراً يحول دون ذلك هو التمكن من إدراج الرؤى المعرفية المتباينة في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وكفالة مشاركة أصحاب المعارف التقليدية من الشعوب الأصلية في العمليات الوطنية والدولية على حد سواء.

٢٤ - وفي العرض الذي قدمه السيد نينيو إيزكيردو، قَدّم وصفاً للحالة في كولومبيا، حيث تعترف الدولة هناك بنسبة ٢٨ في المائة من أراضيها باعتبارها أراضٍ أصلية، ومُنح أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار منها لمجتمعات الشعوب الأصلية. وهذا ما يدل على أن إدارة مناطق التنوع البيولوجي بالطريقة التي تدار بها الأراضي الأصلية، إلى جانب الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية يمثل استراتيجية فعالة من استراتيجيات الحفاظ. غير أنه يلزم القيام بالمزيد من أجل حماية أراضي الشعوب الأصلية والتي هي أساساً، في كولومبيا، غابات مطيرة ذات نظم إيكولوجية معقدة. ومن المهم بصفة خاصة معالجة حالة الشعوب الأصلية التي شُرّدت خلال النزاع، الأمر الذي عَجَّلَ بفقدان أراضي الكثير من المجتمعات المحلية.

٢٥ - وأكدت السيدة ليونز، في مداخلتها، على أن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير، وأن تسمي نفسها شعوباً لا قبائل. وشعب أونونداغا هو أحد أعضاء كونفدرالية الهودينوسوني، التي وقعت معاهدات مع كل من كندا والولايات المتحدة. وتعبيراً عن تقرير المصير، لا يقبل شعب أونونداغا، المقيم في ولاية نيويورك، التمويل المقدم من الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة. كما أنه لا يشارك في انتخابات الولايات المتحدة، إذ لديه نظام الحكم الخاص به. وتكتسي احتفالات هذا الشعب وثقافته ولغته أهمية قصوى في المحافظة على استقلاله الذاتي.

٢٦ - وفي العرض الذي قدمته السيدة يو مون بشأن حالة شعب تشين في ميانمار، أشارت إلى عدم وجود اعتراف رسمي بالشعوب الأصلية، وإلى استخدام مصطلح القوميات العرقية. وأوضحت التركز المركزي للسلطة داخل الحكومة الاتحادية فيما يتصل بالأراضي والموارد الطبيعية. وقالت إن الشعوب الأصلية التي تمارس الزراعة المتنقلة تتميز بالضعف الشديد، نظراً لأن استخدام الأراضي يستند إلى النظم الأصلية حيث تُزرع الأرض لبضع سنوات، ثم تُترك للإراحة لفترة تتراوح بين ثلاث سنوات وسبع سنوات أو حتى أكثر، لكي تخصب من جديد. ولا توجد لدى الشعوب الأصلية في أحيان كثيرة وثائق ملكية أراضيها التي كثيراً ما تنظر الدولة إليها كأراضٍ فارغة. وتأمل الشعوب الأصلية في ميانمار أن تفضي عملية السلام الجارية إلى تعديلات دستورية من شأنها أن تحقق مزيداً من الاستقلال الذاتي ولا مركزية في السلطة.

٢٧ - وأشار المشاركون إلى تنوع الأشكال المختلفة للاستقلال الذاتي لدى الشعوب الأصلية، فأوردوا أمثلة تتعلق ببلدان منها إكوادور، وإندونيسيا، وبنما، وبوليفيا، وغرينلاند، والفلبين، وكولومبيا، ومالي.

وأبرز المشاركون ضرورة جمع المعلومات عن نظم لحكم الذاتي والحوكمة لدى الشعوب الأصلية والتي يمكن أن توفر معلومات قيمة عن الممارسات الجيدة. ويمكن أن يؤدي هذا أيضا إلى معالجة الروايات المغلوطة والمفاهيم الخاطئة عن الشعوب الأصلية ومساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٨ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن المسائل المتعلقة بالاستقلال الذاتي، والحقوق في الأراضي، وتقرير المصير لا تقتصر على المفاهيم القانونية فحسب، بل تكتسي أيضا أهمية بالغة بالنسبة لبقاء لغات الشعوب الأصلية وثقافتها وصحتها وسيادتها الغذائية.

جيم - الاستحواذ على أراضي الشعوب الأصلية وتشريدتها

٢٩ - الاستحواذ على الأراضي مصطلح يُستخدم بصورة متزايدة للدلالة على امتلاك المستثمرين من القطاعين الخاص والعام على نطاق واسع للأراضي التي كانت الشعوب الأصلية تشغلها وتديرها في السابق. وفي العرض الذي قدمه السيد جيلبرت، ذكر أن سبب الاستحواذ على الأراضي يعود إلى زيادة سوقة الأراضي وإنتاجها المحتمل. وهذا ما حصل نتيجة للكثير من الظواهر ذات الصلة، بما في ذلك عوامة الإنتاج الزراعي، وسعي البلدان التي ليس لديها أراض زراعية إلى تحقيق الأمن الغذائي، والتنافس على الاستثمار في مشاريع الطاقة وأمن الوقود الأحياي وسائر استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ، والطلبات الواردة مؤخرا من مراكز جديدة لرأس المال العالمي للحصول على الموارد. وفي هذا المسعى العالمي للحصول على الأراضي، تتأثر الشعوب الأصلية سلبا إلى حد كبير، لأنه كثيرا ما أدى هذا الاندفاع نحو الاستثمار في الأراضي إلى فقدان إمكانية وصول تلك الشعوب إلى أراضيها وأقاليمها.

٣٠ - وأضاف قائلا إن هذه ليست ظاهرة جديدة على معظم الشعوب الأصلية بل إنها جزء من نمط تاريخي لمصادرة الأراضي من أجل تحقيق مصالح اقتصادية أكبر تستند إلى السوق. وحصلت زيادة في الاستثمارات الواسعة النطاق في استغلال الأراضي والموارد الطبيعية على مدى العقدين الماضيين، ولا سيما منذ الأزمة الاقتصادية والغذائية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهذا ما أدى إلى استثمارات ضخمة من جانب الصناديق والمصارف الخاصة في الأراضي التي تملكها في الغالب الشعوب الأصلية.

٣١ - غير أننا شهدنا أيضا على مدى العقدين الماضيين زيادة موثقة في أعمال العنف، وعمليات الإخلاء غير القانونية، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعوب الأصلية، التي تحدث بالتوازي مع الزيادة في الاستيلاء على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى التقليدية الخاصة به. وفي العرض الذي قدمته السيدة أسكيو والسيد لالتايكا حددا خمسة أسباب رئيسية لظاهرة الاستحواذ على الأراضي في بلدان الجنوب:

١' مصالح الأعمال التجارية الزراعية؛

٢' مبادرات الحفظ؛

٣' الصناعات الاستخراجية؛

٤' مشاريع الهياكل الأساسية؛

٥' زيادة المنافسة مع المزارعين على موارد الأراضي التي لا تتوقف عن النضوب.

٣٢ - وحددا أيضا طريقة سادسة لمصادرة الأراضي ناجمة عن تزايد أعداد الأشخاص المشردين داخليا. وهذا ما يؤثر على مجتمعات الشعوب الأصلية بطريقتين: أولا، عندما تعاني أراضيها من تدفق الأشخاص

المشردين داخلها الفارين من النزاع، وثانياً، عندما تواجه الشعوب الأصلية، عقب عمليات الإخلاء، الرفض والعنف وسوء المعاملة لدى بحثها عن أماكن جديدة للإقامة فيها.

٣٣ - وخلال العقود الأخيرة، ما انفكت التطورات الزراعية الواسعة النطاق والصناعات الاستخراجية تشكل الخطر الأكبر على أقاليم الشعوب الأصلية. وما يجرى الأعمال التجارية الزراعية واستخراج الموارد الطبيعية هي الاستثمارات الأجنبية الكبيرة وكذلك الأولويات الوطنية التي كثيراً ما تتصل بالأمن الغذائي، فضلاً عن الشواغل الإدارية التقليدية من قبيل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد فرص العمل. وتتسق هذه الأولويات جيداً مع الروايات المغلوطة التي تصور الشعوب الأصلية على أنها معوقات غير منتجة تحول دون تحقيق التنمية.

٣٤ - وفيما حظيت الأعمال التجارية الزراعية واستخراج الموارد بالاهتمام في التقارير المتعلقة بالاستحواد على الأراضي، فقد كان الاعتراف بالحفظ نسبياً بوصفه مصدراً رئيسياً لنقل ملكية الأراضي في أقاليم الشعوب الأصلية. ويُعرف عن الشعوب الأصلية إشرافها الدقيق على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، من قبيل الغابات. وبالتالي، عندما تسعى بلدان الشمال إلى مزيد من الغطاء الحرجي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتعويض عن انبعاثات الكربون، أو المناظر الطبيعية البكر من أجل السياحة، أو لأن جميع الأراضي تُخدم بالفعل أغراضاً سكنية أو تجارية أو أغراضاً أخرى، فإن بلدان الجنوب تتعرض إلى ضغوط غير مبررة لكي تعوض عن موارد تلك الأراضي.

٣٥ - واستجابة للاتفاقات الدولية، من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تقترح هدفاً نسبته ١٠ في المائة من كل مجتمع أحيائي يتعين حمايته^(١)، حددت الدول بشكل متزايد مناطق أوسع لحمايتها، والتي تقع غالباً في أراضي الشعوب الأصلية. وهذه كثيراً ما تستدعي الحفظ تحديداً لسبب هو على وجه الدقة قيام الشعوب الأصلية بإدارة هذه الأقاليم بطريقة مستدامة لآلاف السنين. ومن المفارقات أن الشعوب الأصلية تعاقب بالتالي على سبل معيشتها المستدامة باسم الحفظ وحماية البيئة. ولا يجري توسيع المناطق المحمية بناء على طلب الحكومات فحسب، بل أيضاً نتيجة للضغوط الكبيرة التي تمارسها المنظمات الدولية لحفظ الطبيعة على الحكومات لكي تحافظ على مزيد من المناطق. ويجب أن تكون الشعوب الأصلية على علم بما يسمى "الاستحواد الأخضر" أي عندما تُستخدم مبادرات التنمية المستدامة ضد حقوق الشعوب الأصلية.

٣٦ - وأشار المشاركون إلى أن معظم هذه العمليات من الاستحواد على الأراضي تجري في إطار المعاهدات الاستثمارية المبرمة بين الدول والمستثمرين من القطاع الخاص. وتصب هذه التغييرات المدخلة على الإطار القانوني في صالح المستثمرين وتنقذ على حساب السكان الأصليين الذين لا يبلغون بهذه المعاهدات ولا يحظون بحمايتها.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، لا تدرج هذه المعاهدات الاستثمارية ولا تحترم الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية. وعادة ما تقر المعاهدات الاستثمارية بحق الدول في نزع ملكية الأراضي بغية تمكين الاستثمارات، فتنقض في كثير من الأحيان معايير قانونية لحماية المستثمرين تقوض الحقوق المعترف بها دولياً للشعوب الأصلية.

(١) وفقاً للغاية ١١ من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. انظر: www.cbd.int/sp/targets/rationale/target-11/.

٣٨ - وفي سياق حياة مساحات كبيرة من الأراضي من أجل الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والاستثمارات الخضراء، تضطلع مؤسسات الإقراض بدور هام في دعم الاستثمارات الضخمة من هذا القبيل. وربما لا تكون مؤسسات الإقراض، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية، على علم بالدعم الذي تقدمه لهذه الممارسات.

٣٩ - والآثار المترتبة عن مختلف هذه الجهات الفاعلة تعني أيضاً أن الطبقات المتعددة من الأطر القانونية المختلفة سوف تطبق، نظراً لأن جميع قوانين الاستثمار، والالتزامات التعاقدية، ومعاهدات الاستثمار الثنائية، والاتفاقات البيئية، تضطلع بدور في هذا السياق. وضرب مثالاً على انتهاك حقوق الشعوب الأصلية في إريتريا عُرض على المحاكم الكندية لكي يتسنى للمشاركين مناقشة الحاجة إلى كفالة مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن أفعالها في بلدانها الأصلية أيضاً.

٤٠ - وخلال المناقشات، أشار المشاركون إلى أهمية مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. غير أنه كثيراً ما يُستخدم كأداة لإيجاد انطباع خاطئ بأن المشاورات الحقيقية تجري بالفعل - وغالباً ما يتم ذلك لمجرد إكمال الإجراءات. وثمة شاغل آخر هو انتشار المبادئ التوجيهية والكتيبات والأدلة المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والافتقار إلى معايير مرجعية واضحة بشأن كيفية تنفيذ هذا الحق. وفي هذا الصدد، رحب المشاركون بالمعلومات التي تفيد بأن آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ستقوم بإعداد دراسة عن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي يمكن أن تكون مورداً قيماً.

٤١ - وحدد المشاركون أيضاً ضرورة ملحة للتصدي للروايات المغلوطة عن الشعوب الأصلية بوصفها عقبات تعترض التنمية من خلال تجميع ونشر المعلومات عن المساهمات الوفيرة للشعوب الأصلية في الجمعيات الوطنية، والممارسات الجيدة بشأن حماية الحقوق في الأراضي، وتقاسم هذه المعلومات بين الشعوب الأصلية، فضلاً عن الدول والجهات الأخرى.

دال - الشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومنظومة الأمم المتحدة: عدم التخلي عن أحد

٤٢ - تشمل أهداف وغايات التنمية المستدامة ست إشارات صريحة إلى الشعوب الأصلية، بما في ذلك الهدف ٢-٣، المتعلق بالالتزام بمضاعفة الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين من الشعوب الأصلية، والهدف ٤-٥ المتعلق بضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم لأطفال الشعوب الأصلية. وتتضمن أيضاً خطة عام ٢٠٣٠ التزاماً قوياً بتمكين الشعوب الأصلية وإشراكها في تنفيذ الأهداف واستعراض التقدم المحرز في تحقيقها، بما في ذلك على الصعيد الوطني. وتشجّع الدول الأعضاء أيضاً على إدراج مساهمات الشعوب الأصلية في عملية الاستعراض الطوعي للتقدم المحرز على الصعيد الوطني. غير أن المشاركين أعربوا عن أسفهم لعدم وجود مؤشر واضح في أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، وهي فجوة تؤثر على القضاء على الفقر، والصحة، والتعليم، والعناصر الهامة الأخرى.

٤٣ - ومن بين الغايات المدرجة تحت أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هي الغاية ١-٤ بشأن الحقوق في الأراضي. بيد أن الشعوب الأصلية غير مذكورة بعد بشكل صريح في هذه الغاية، رغم الأهمية الرئيسية للحقوق في الأراضي بالنسبة لجميع الشعوب الأصلية في كافة أنحاء العالم.

٤٤ - وأعرب المشاركون عن قلقهم من وجود اتجاه ناشئ بفصل حقوق الإنسان عن الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة في السنوات الأخيرة. وهذا ما يخرج عن نطاق الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، التي تؤكد أنه لا يوجد سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام، ولا سلام أو تنمية بدون حقوق الإنسان. والركائز الثلاث غير قابلة للتجزئة ويعزز كل منها الآخر.

٤٥ - وخطت التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مترسخة بشكل جلي في حقوق الإنسان. وهي تستند صراحة إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية. وتشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة ترمي إلى إعمال حقوق الإنسان لجميع الناس، وتشدد على مسؤولية جميع الدول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر.

٤٦ - ويمثل الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية النص الأساسي الذي يوجه عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، ويشكل المعايير الدنيا لبقاء الشعوب الأصلية في العالم ولكرامتها ورفاهها. ويعترف الإعلان بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والاستقلال الذاتي، ويشير عدة مرات إلى حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد التابعة لها.

٤٧ - وفي معرض الحديث عن الإعلان، أشارت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، السيدة تاوولي - كوربوز، إلى زيادة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الوطنية والإقليمية، وكذلك من هيئات المعاهدات، التي تربط الحق في تقرير المصير بالأرض والموارد والتنمية، رغم أن الإنفاذ الفعال لقرارات المحاكم بطيء وغير فعال في كثير من الأحيان.

٤٨ - وقالت إن المادتين ٤١ و ٤٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية توفران التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالات المتخصصة للمساهمة في تنفيذ الإعلان والدعوة إلى احترام أحكامه وتطبيقها بالكامل. ويشير الإعلان تحديداً إلى دور المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في هذه الشأن.

٤٩ - وأضافت قائلة إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بعد أقل من سنة على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المبادئ التوجيهية بشأن مسائل الشعوب الأصلية لمساعدة منظومة الأمم المتحدة على تعميم مسائل الشعوب الأصلية وإدماجها في العمليات المتعلقة بالأنشطة والبرامج التنفيذية على الصعيد القطري. وتحدد المبادئ التوجيهية الأطر المعيارية والسياساتية والتنفيذية وتوفّر مسارات عمل من أجل تخطيط البرامج المعنية بالشعوب الأصلية وتنفيذها وتقييمها.

٥٠ - وتابعت قائلة إنه في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية المعقود عام ٢٠١٤، كررت الجمعية العامة تأييدها بالإجماع للإعلان والالتزامات الواردة فيه. وتضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي أيضاً التزامات ببذل مزيد من الجهود لتنفيذ الإعلان على الصعيد الوطني، بسبل منها وضع خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية، فضلاً عن التدابير التشريعية والسياساتية والإدارية. وأقرت الوثيقة الختامية أيضاً ضرورة النظر في تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام أن يضع خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن الشعوب الأصلية.

٥١ - وواصلت كلامها قائلة إنه في متابعة لهذا الطلب، اكتملت خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ٢٠١٥ ويجري حاليا تنفيذها من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة، بتنسيق من فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد أبلغ ممثل عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الاجتماع بالإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. وتشدد خطة العمل على التنفيذ على الصعيد الوطني، والتكامل مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبناء قدرات مسؤولي الشعوب الأصلية والدول الأعضاء. وأشارت إلى أن الفريق المشترك بين الوكالات بذل جهودا محددة من أجل زيادة الاتساق بين عمل المقر والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من قبيل الاجتماع السنوي لفريق الدعم المشترك بين الوكالات، الذي عقد في كيتو في عام ٢٠١٧، الذي أسهم في زيادة تركيز فريق الأمم المتحدة القطري على حقوق الشعوب الأصلية. واحتتمت بيانها بالقول إن آخر المستجدات بشأن تنفيذ خطة العمل تُقدّم إلى الدول الأعضاء والشعوب الأصلية في الدورات السنوية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

ثالثا - التوصيات

٥٢ - أوصى المشاركون بأن تتخذ الدول وكيانات الأمم المتحدة، فضلا عن الشعوب الأصلية ذاتها، إجراءات محددة لدعم التنمية المستدامة في أقاليم الشعوب الأصلية:

٥٣ - يجب على الشعوب الأصلية والدول وكيانات الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري، وعلى وجه الخصوص، يجب عليها معالجة الافتقار إلى المعرفة بالإعلان وأحكامه في صفوف المسؤولين الحكوميين، وموظفي الأمم المتحدة والشعوب الأصلية ذاتها.

٥٤ - يجب تذكير الدول في جميع أنحاء العالم بأن الشعوب الأصلية - بمن فيهم الرعاة وممارسو الصيد وجمع الثمار على سبيل المثال لا الحصر - لديها حقوق إنسان وحرية أساسية متأصلة وعلى قدم المساواة مع سائر البشر، على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال المجتمعات المحلية للرعاة وممارسي الصيد وجمع الثمار، لا سيما في أفريقيا، تواجه التمييز والاضطهاد والإبعاد القسري، ومن الشائع أن تُلغى حقوقها في الأرض والماشية والأقاليم والموارد الطبيعية الخاصة بها.

٥٥ - وينبغي تعزيز وتشجيع المعارف المتعلقة بالمساهمات البالغة الأهمية التي تقدمها الشعوب الأصلية من أجل تحقيق الرفاه على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك المساهمات الكبيرة في الاقتصادات الوطنية بمنتجات اللحوم والألبان وبالعسل والمنتجات الطبية التقليدية. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسات الأصلية للإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية لها قيمة لا توصف بالنسبة للمجتمع العالمي. ومن الأهمية بمكان مكافحة الجهل المنتشر بمساهمات الشعوب الأصلية في الرفاه على الصعيد المحلي والوطني والدولي، فذلك الجهل يمثل عاملا يسهم في تهميشهم.

٥٦ - وينبغي للمنتدى الدائم أن يتخذ التدابير الرامية إلى التصدي للخطاب الواسع النطاق في كثير من البلدان (ولا سيما في أفريقيا) الذي يقول إن الرعاة هم "غزاة" لأراضي الآخرين وأقاليمهم ويفتقرون إلى المطالبات المشروعة والقابلة للإثبات بالأراضي الخاصة بها.

٥٧ - وينبغي لفريق الدعم المشترك بين الوكالات بشأن قضايا الشعوب الأصلية أن يجدد، في جهوده المبذولة لتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مبادرة لبناء القدرات على سبيل الأولوية للاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية وتعزيزه ودعمه. ويمكن أن تشمل الجهود المبذولة، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة الوعي والدعوة والتثقيف والبحوث المتعلقة بتقرير مصير الشعوب الأصلية.

٥٨ - وسوف يكفل تعزيز الشعوب الأصلية ونظمها التقليدية في الحوكمة قادراً أكبر من التفاعل مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في أقاليم الشعوب الأصلية وبالاتحاد مع الشعوب الأصلية.

٥٩ - وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم الترابط بين الشعوب الأصلية من أجل تعزيز قدراتها وتواصلها، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

٦٠ - وينبغي للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يولي اهتماماً خاصاً لخبرات الشعوب الأصلية في نظم الاستقلال الذاتي والإدارة في تعبيرها عن تقرير المصير، بسبل منها تجميع الممارسات الجيدة ونشرها.

٦١ - والشعوب الأصلية هي جهات فاعلة رئيسية على الصعد المحلي والإقليمي والوطني والدولي. ومن الضروري إشراك قادة الشعوب الأصلية والنساء والشباب بصورة فعالة في الآليات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية في جميع مراحلها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنتدى الدائم أن ينظر في إجراء تحليل موضوعي مستفيض للشعوب الأصلية، والسلام والأمن، والمساهمات الإيجابية التي تقدمها الشعوب الأصلية في تعزيز السلام وتسوية النزاعات.

٦٢ - وينبغي للمنتدى الدائم أن يستكشف الفرص المتاحة للعمل مع آليات الشعوب الأصلية التي تتعاون مع العمليات الدولية ودعمها، من قبيل المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع الأحيائي. وتشارك هذه الآليات الأصلية في الأعمال الهامة التي يمكن تعزيزها من خلال تعزيز التعاون مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دوراته السنوية وعلى مدار السنة.

٦٣ - وتشكل السيادة الغذائية مسألة أساسية تتصل بعدد من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمنتدى الدائم أن ينظم دورياً مناقشة خاصة و/أو إحاطة إعلامية تتيح للخبراء الرئيسيين وممثلي الدول ومنظومة الأمم المتحدة أن يواصلوا إقامة التحالفات وإجراء الحوارات التي تعزز تبادل التطورات المستجدة بين مجموعات السكان الأصليين في جميع أنحاء العالم باستمرار وعلى نحو متسارع.

٦٤ - وفيما يتعلق بالاتفاقات التجارية والاستثمارية القائمة والمقبلة، أُوصي بأن تتضمن هذه الاتفاقات فصلاً مستقلاً يتعلق بالشعوب الأصلية. ويمكن أن يعزز هذا الفصل زيادة التعاون والعلاقات المنسجمة لدى الشعوب الأصلية وأن يعالج طائفة واسعة من شواغلها. وعلى وجه الخصوص، أُوصي بأن تتضمن الآليات الجديدة والقائمة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، أو أن تُعدّل لتشمل،

إجراءات عادلة ومنصفة تتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية وسبل انتصاف فعالة عن جميع التعدادات على حقوقها الفردية والجماعية.

٦٥ - وينبغي للدول الأعضاء أن تبذل مزيداً من الجهود لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والدولي في الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المرفق الأول

برنامج العمل

التاريخ/الوقت	البرنامج
الثلاثاء ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	
١٣:٠٠-١٠:٠٠	<p>الملاحظات الافتتاحية</p> <p>دانييلا باس، مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية</p> <p>مريم والت أبوبكرين، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية</p> <p>مقدمة: التنمية المستدامة في أقاليم الشعوب الأصلية</p> <p>مديرة المناقشة: تشاندرا روي - هنريكسن، رئيسة أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية/شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية</p> <p>عروض يقدمها كل من:</p> <p>جوان كارلينغ</p> <p>إيريك لارسن</p> <p>المناقشون:</p> <p>ينس دال</p> <p>كارلا فريديركز</p> <p>مناقشة عامة</p>
١٨:٠٠-١٥:٠٠	<p>حالات الاستقلال الذاتي في أراضي الشعوب الأصلية الواقعة في الأقاليم</p> <p>مديرة المناقشة: فيكتوريا تاوولي - كوربوز، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية</p> <p>عرضان يقدمهما كل من:</p> <p>شاييوم نونينغو سيسين</p> <p>ماي ثين يو مون</p> <p>المناقشتان:</p> <p>كارولينا جيل سانشيز</p> <p>بيتي ليونز</p> <p>مناقشة عامة</p>
الأربعاء ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	
١٣:٠٠-١٠:٠٠	<p>الاعتراضات المتصلة بالاستحواذ على الأراضي واستخراج الموارد الطبيعية والمشاريع الإنمائية الكبيرة</p> <p>مدير المناقشة:</p> <p>تيري هنري، نائب رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية</p> <p>عروض يقدمها كل من:</p> <p>إيليفوراها لالتايكا وكيلي أسكيو</p> <p>جيريمي جيلبرت</p>

التاريخ/الوقت	البرنامج
	<p>المناقشات:</p> <p>فيكتوريا تاوولي - كوربوز</p> <p>أليخاندر باريتادا</p> <p>مناقشة عامة</p>
١٨:٠٠-١٥:٠٠	<p>رؤى الشعوب الأصلية إزاء التنمية المستدامة</p> <p>مدير المناقشة:</p> <p>ألبير بارومييه، رئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية</p> <p>عروض يقدمها كل من:</p> <p>السيد ريكاردو نينيو إنزكويردو</p> <p>جانني سيمز هيب</p> <p>ماريا إيلينا هامباتشانو</p> <p>المناقشان:</p> <p>بول خوف</p> <p>دييغو تيتوانيا</p> <p>مناقشة عامة</p>
	<p>الخميس ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨</p>
١٣:٠٠-١٠:٠٠	<p>منظومة الأمم المتحدة والمادة ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية</p> <p>مدير المناقشة: كينيث دير</p> <p>عرض تقدمه: فيكتوريا تاوولي - كوربوز، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية</p> <p>المناقش:</p> <p>دييغو تيتوانيا</p> <p>مناقشة عامة</p>
١٨:٠٠-١٥:٠٠	<p>التحليل والتوصيات في مجال السياسة العامة</p> <p>مدير المناقشة: جينس دال، نائب رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية</p> <p>مناقشة عامة</p> <p>الملاحظات الختامية</p> <p>مريم والت أبوبكرين، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية</p>

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

مرتم والت أبوبكرين، الرئيسة

آيسا موكابينوفا

ينس دال

إيليفوراها لالتابكا

تيري هنري

أعضاء آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الشعوب الأصلية

فيكتوريا تاوولي - كوربوز، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

ألبيير بارومييه، رئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

الخبراء المدعوون

جوان كارلينغ

إيريك لارسن

كارلا فريديركز

جيريمي جيلبرت

بيتي ليونز

كيلبي أسكيو

شاييوم نونينغو سيسين

ماي ثين يو مون

كارولينا جيل سانشير

أليخاندر بارتابادا

ريكاردو نينيو إيزكييردو

جاني سيمز هيب

بول جوف

دييغو تيتوانيا

كينيث دير

ماريا إيلينا هامباتشانو